المخاطر الصهيونية على مدينة القدس

المحتويات

الموضوع	الصفحة
– مقدمة	2
– المخاطر الداخلية	3
– عزل القدس عن محيطها الفلسطيني والعربي والإســـلامي والدولي	4
– الجدار العازل	
– انتهاك حقوق الإنسان	6
– الاستيطان	8
– الحرب الدينية	10
– تفريغ القدس من سكانها العرب	12
– سياسة التجهيل	15
– الأوضاع الاقتصادية	17
– الدمج الاجتماعي والصحي والعمالي	18
– تراجع القيم الاجتماعية	19
– الادمان على المخدرات	19
– إضعاف دور المؤسسات الخيرية والإنسانية في القدس	20
– التجنس بالجنسية الإسرائيلية	21
– الفراغ السياسي في القدس	21

المخاطر الصهيونية على مدينة القدس

مقدمة:

المخاطر التي تتعرض لها مدينة القدس الآن، هي استمرار بشكل أو بآخر للمخاطر التي واجهتها منذ نشأتها قبل أكثر من ستة آلاف عام، ولكنها أكثر شراسة وأشد بشاعة.

هذه المخاطر هي الغزوات المتعددة التي تعرضت لها ولكنها كانت غزوات مؤقتة سرعان ما استطاع أهلها التغلب عليها ودفن الغزاة، وتكررت هذه الصورة أكثر من 22 مرة، وهي ظاهرة فريدة لم تتعرض لها أي مدينة أخرى.

الغزوات كانت لأسباب عسكرية وتوسيع نفوذ القادة ورقعة الحكم ولغيرها من الأسباب ولم تكن مبنية على أسس دينية أو عقائدية.

بعد فتح القدس على يد عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) تغيرت الأوضاع فقد استقر الحكم العربي - الإسلامي لأكثر من 350 عام في القدس والوطن العربي، وبعد ذلك جاء احتلال الفرنجة للقدس عام 1099م وبقي العرب يطلقون اسم "الفرنجة" على هذه الغزوة ولكن الأوروبيون أطلقوا عليها اسم "الحروب الصليبية" في أوروبا في بداية القرن السادس عشر.

اختلفت الاجتهادات حول أسباب هذه الحرب وما زالت هل كانت لأسباب اقتصادية تغلفت بشعار الصليب، أو هل كانت لأسباب دينية، لتحرير القيامة والأماكن المقدسة، وصاحب هذه المبررات أسباب اقتصادية ونفوذ لبعض الأمراء والملوك الغربيين - وهو سؤال لا زال قائماً ومحيراً - وبرز بشكل أوضح في القرنين التاسع عشر والعشرين وبداية هذا القرن.

لقد تغيرت الأسماء من ريتشارد قلب الأسد، وأمير اورانج والراهب بطرس و "فرسان الهيكل"، إلى أسماء حديثة ولكن العرب بقوا ينظرون إليها بأنها "حرب الفرنجة" التي تستهدف وطنهم بعامة والقدس بخاصة - بالرغم من تصريحات جورج بوش - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اعتبرها البعض بأنها زلة لسان، بأننا يجب أن نخوض حرباً صليبية، لتغطية الأهداف الإمبريالية الكولونيالية في الوطن العربي.

وعلى نفس الطريق دخلت الحركة الصهيونية إلى الحلبة تحت ستار "شعب الله المختار" و "أرض الميعاد" وغيرها من الشعارات التي تنادي بالعودة إلى القدس وإقامة الهيكل مكان المسجد الأقصى وغيرها من "الخرافات" والأكاذيب.

وقد نجحت هذه الغزوة "الصهيونية" بتعاون دول الفرنجة الغازية السابقة، ولكنها اختلفت عن الغزوات السابقة لأنها وضعت هدفاً جديداً وهو إحلال شعب غريب مكان الشعب الأصيل في هذا الوطن، وهو غزو لم يحدث مثله في التاريخ القديم ولكن حدث في العصور الحديثة مثل احتلال الأوروبيين لشمال أمريكا وافناء شعبها الأصيل وكذلك استراليا وافناء شعبها الأصيل.

وقد وصف ايلان بانيه، أحد المؤرخين اليهود الجدد اسرائيل "بأنها دولة غزو احتلالي - إحلالي - وهي قلعة صليبية تنغلق على نفسها حتى لا تكون على صلة مع المحيط وهي المشروع الكولونيالي الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم يفكك حتى الآن".

كما قال باحث آخر هو حاييم يامين "نحن غزاة متوحشون ومحتلون نقمع شعباً آخر".

المخاطر التي تتعرض لها القدس الآن لها عمق تاريخي وديني واقتصادي وحضاري، ولا يقتصر الخطر عليها وحدها بل على الوطن العربي بأسره وأولها أرض فلسطين كاملة.

الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والحضارية العربية والإسلامية والدولية تنعكس على الوضع سلبياً أم إيجابياً، وفي معظم الحالات سلبياً كما سوف نفصلها فيما بعد، فالقدس تتعرض لمخاطر خارجية ومخاطر داخلية، ويجب أن نؤكد هنا أن المخاطر الداخلية لا يمكن مواجهتها والتصدي لها من داخل القدس وفلسطين في ظل الضعف والاستسلام العربي الحالي أمام عدو خارجي شرس يتمثل في تحالف صهيوني أمريكي غربي شرس يريد العودة للسيطرة على "منبر صلاح الدين" و "جبل الهيكل" وغيره من رموز القداسة والتاريخ في الوطن العربي.

لا يمكن أن تصبح هذه المخاطر التي تواجه القدس بكل زخمها هي بين أهل بيت المقدس وأكنافها وإسرائيل فقط بدلاً من تجسيد الصراع العربي - الصهيوأمريكي غير المتكافئ في الوقت الراهن.

المخاطر الداخلية

المخاطر الداخلية التي تتعرض لها مدينة القدس تختلف عن المخاطر التي تعرضت لها أي مدينة فلسطينية أخرى بعد الاحتلال الصهيوني 1967/6/5 ولكن تعرضت لها معظم المدن القرى التي تم احتلالها عام 1948 وأدت إلى طمس معالمها العربية (عكا - يافا - صفد - حيفا) وغيرها، أو تدمير شامل لـ 416 قرية ومدينة عربية.

هذه المخاطر مبنية على مخططات صهيونية لتهويد القدس وجعلها عاصمة أبدية يهودية كما نادى بذلك "بناة" الكيان الصهيوني مثل بن غوريون الذي قال "لا معنى لإسرائيل بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل" وهو الآن المطلب لكل الأحزاب والقيادات السياسية بدون استثناء المعتدلة منها والمتطرفة.

والقدس هي الحجر الأساسي الذي تركزت حوله الدعوة "الصهيونية" بالعودة إلى القدس - وأرض الميعاد وبناء الهيكل ومن ثمة بدأ ترحيلهم إلى فلسطين واستيطانهم هناك، ولكن المشروع الصهيوني يحاول أن ينجح في تحقيق أهدافه ولكنه يصطدم بسبب صمود الشعب الفلسطيني، ويقول بعض الباحثين اليهود بأن مشروع هرتسل لم ينجح بعد قرن وكان الإنجاز الأكبر له هو احياء اللغة العبرية وليس يوتوبيا هرتسل.

وسوف نستعرض بشكل موجز الوسائل والأساليب التي اتبعتها القيادة الصهيونية في تنفيذ مخططاتها لتهويد القدس.

1 ــ عزل القدس عن محيطها الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي

تم ذلك على عدة مراحل وذلك ببناء المستوطنات بشكل يطوق القدس بالكامل ـ بدأ بإقامة مستوطنة اشكول (على جبل المشارف) واستمر حتى تم إقامة خمس أطواق من المستوطنات تحيط بها من كافة الجوانب 12 منها داخل حدود البلدية و 24 خارجها ويسكنها حوالي 350 ألف مستوطن.

بقيت حدود القدس مفتوحة حتى أواخر نيسان 1993 حيث بدأت سلطات الاحتلال بوضع الحواجز حول مداخل القدس ومنع المواطنين من غير حملة هويات القدس بالدخول إليها ثم ازدادت هذه الحواجز عدداً وصعوبة وشراسة بخاصة بعد توقيع اتفاقية اوسلو في 1993/9/9 وتأجيل بحث قضية القدس إلى المراحل الأخيرة من المفاوضات بذلك أفسحت السلطة الفلسطينية المجال للقيادة الصهيونية بأن تسرح وتمرح في القدس كما تشاء بدون حسيب أو رقيب فلسطيني يعارض إجراءاتها اللاقانونية ـ واستمر هذا العدوان وهذه الانتهاكات، ولم يأت الوقت الذي سيتم فيه بحث قضية القدس ولا نعرف متى سيأتي.

وقد أصبحت هذه الحواجز مراكز إذلال وإرهاب وأدت إلى حوادث وفيات كثيرة للمرضى وولادات للحوامل على الحواجز وغيرها، وأدت إلى أمراض نفسية عديدة وبخاصة بين الأطفال، وقد أصبحت هذه الحواجز مؤخراً معابر حدود دولية، فقد اصبح حاجز قلنديا معبراً دولياً بين رام الله والقدس حيث بدأت السلطات الصهيونية باستعمال منشآتها الضخمة التي بنتها قرب الحاجز العسكري ـ قلنديا ـ معبراً دولياً بكافة مواصفاته مما أدى إلى زيادة معاناة المواطنين والأعباء الجسدية والنفسية والوقت والتكاليف التي يدفعها المواطن.

وقد أعلن العدو الصهيوني عن مخططه باقامة 11 بوابة حول القدس لتقييد حرية المرور من مصلين وطلاب، وبضائع وعمال مما سوف يخنق القدس اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً.

وآخر خطوة في عزل القدس وتطويقها هو إقامة جدار الفصل العنصري في كل فلسطين وتقسيمها إلى كانتونات منعزلة والذي بدأ في 16 حزيران2002 واستمر حتى الآن رغم قرار محكمة العدل الدولية، وقد كاد بناء الجدار العنصري حول القدس أن يكتمل وسوف يبلغ طوله 74كم وعرضه بين 6-8 أمتار في المناطق المأهولة وبين 30-60متر في المناطق المفتوحة ويبلغ ارتفاعه 8 أمتار.

هذا الجدار أخرج حوالي 100 ألف مقدسي ممن يحملون هوية القدس خارج الجدار كما حرم 100 ألف آخرين ممن يحملون هوية القدس القاطنين في ضاحية البريد وعناتا وغيرها من الضواحي دخول القدس واعتبرهم "غائبين حاضرين" وسبب أضراراً اقتصادية وتعليمية وثقافية واجتماعية وإنسانية كبيرة لسكان القدس ولا سبيل إلى وضع تفصيلات هذه المعاناة ولكن من أسوأ الأمثلة على سبيل المثال فصل مدرسة عناتا عن ملاعبها.

وقد انتقد عدد من الكتاب اليهود هذا الاجراء ومنهم نداف شرغاي (الرأي 2005/10/12) قال فيه أن تنفيذ إقامة الجدار العازل تم حسب خطة أو فكرة "المغناطيس المضاد" الذي تحاول فيه إسرائيل إضعاف الارتباط بين سكان القدس

والعرب هي فكرة مصطنعة ولن تنجح على المدى القريب، وقد أكد هذا الكاتب على مدى الأضرار التي سوف يلحقها بناء الجدار العازل - منها انهيار مراكز تجارية وإغلاق الفنادق وصعوبة الوصول إلى العمل وعدم الذهاب إلى الصلاة وعدم الوصول إلى المستشفيات والأضرار الاجتماعية التي تيحق بهم - وخلص إلى أن الأضرار سوف تصيب 40% من السكان - وهي مغالطة لأن الأضرار سوف تصيب 100% من السكان.

وكاتب آخر شكك في جدوى الجدار قائلاً: "هذا الجدار لن يمنع وصول الآذان إلى خارجه".

(من فمك أدينك يا إسرائيل) باحثون إسرائيليون قالوا "السلطات الحكومية تقول أن هناك جدوى أمنية على إقامة الجدار حول مدينة القدس"، ولكنه يخلف آثاراً سلبية كبيرة على نمط الحياة في القدس إذا منع الجدار الانتحاريين فإن الاستياء والغضب الذي يخلفه في أواسط السكان الذين تضرروا من الجدار قد يؤدي إلى زيادة العداء ويزعزع شبكة العلاقات الحساسة بين العرب واليهود وفي المدى البعيد يؤدي إلى زيادة مشاركة السكان العرب بنشاطات إرهابية، وقد أضاف هذا الكاتب بحثاً عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي سوف يسببها رجوع السكان المقدسيين إلى داخل القدس منها زيادة الأعباء على البلدية وزيادة الفقر وزيادة تعاطي المخدرات، وزيادة إقامة مساكن بدون ترخيص وإقامة أحياء الخيام وغيرها من السلبيات التي تحتاج إلى معالجة كما أشاروا إلى أن زيادة عدد السكان بحاجة إلى إقامة صفوف جديدة في المدارس إضافة إلى النقص في الصفوف الذي تعانيه الآن وهو 1530 صفاً سيزدادوا إلى 1800 صفاً عام 2010 (الرأي 2005/10/10).

هذا وقد أدى إقامة الجدار إلى رفع الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة والتي أحالته إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت قرارها في 2004/7/9 الذي تنص أهم بنوده على ما يلي:

1. **عدم شرعية إقامة الجدار والمطالبة بإزالته وتعويض الفلسطينيين عن الخسائر التي لحقت بهم.**
2. **اعتبار القدس أراض محتلة ينطبق عليها نفس القرار.**
3. **مطالبة الدول عدم مساعدة الكيان الصهيوني في أي إجراء تقوم به بإقامة الجدار.**
4. **في حالة عدم تنفيذ الكيان الصهيوني لهذا القرار يمكن اتخاذ إجراءات أخرى من قبل هيئة الأمم المتحدة (العقوبات، المقاطعة، وغيرها).**

ولكن الكيان الصهيوني ضرب بعرض الحائط بهذه القرارات ولم ينفذها تحت ذرائع واهية منها:

1. **القانون الإسرائيلي يعتبر معاهدة جنيف غير ملزمة والدولة لا تصرح برفضها المطلق لها.**
2. **المحكمة الإسرائيلية العليا أقرت بشكل قاطع تفضيلها الدائم لوجهة نظر القائد العسكري.**
3. **إسرائيل لا تعترف بسريان حقوق الإنسان الدولي في أيام النزاع المسلح.**

وغير ذلك من الأسباب ولذلك يتم رفض كل القضايا التي يتقدم بها المواطنون ضد إقامة الجدار على أراضيهم.

ومن المؤسف أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تقم بالتحرك الكافي لتفعيل قرار محكمة العدل الدولية وكذلك الدول العربية والإسلامية وبقي القرار حبراً على ورق ولو تم العمل على تنفيذه لقدم فائدة كبيرة للقدس والقضية الفلسطينية.

إقامة الجدار الفاصل أدى إلى تعاطف شعبي دولي بحيث شارك العديد منهم في الحضور إلى فلسطين للمشاركة في المظاهرات المتعددة في كل أنحاء فلسطين واعتقل وجرح عدد كبير منهم، كما تم قتل المواطنة الأمريكية راشيل كوري أثناء تصديها لهدم البيوت قبل سنتين وهناك منظمات دولية تعمل من أجل هذا الهدف وتقدمت بطلبات إلى الأنظمة العربية لمساعدتها مادياً ولكن لم يصلها أي فلس.

في الذكرى السنوية الأولى لقرار محكمة العدل الدولية طالب 8 خبراء دوليون بوقف العمل في الجدار الفاصل وقال هؤلاء الخبراء التابعون للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في بيان صدر عنهم (الدستور2005/8/7) الجدار ينتهك التزامات إسرائيل تحت قانون حقوق الإنسان الدولي وبضمن ذلك الميثاق الدولي على الحقوق الثقافية والاجتماعية والإنسانية، الجدار يؤثر بشكل غير متكافئ على النساء والأطفال وهو يعبر عن قلقنا وندعو إلى اتخاذ الإجراءات الفورية لوقفه وكرر الخبراء نفس قرارات محكمة العدل الدولية.

هذه هي مخاطر الجدار والتي تزداد يوماً بعد يوم وتهدد عروبة القدس.

2- انتهاك حقوق الإنسان

الاحتلال العسكري لأرض الغير هو بحد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان ولذلك فقد وضعت المؤسسات والهيئات الدولية منذ أكثر من قرن اتفاقيات تنظم معاملات السكان المدنيين أثناء الحرب منها معاهدة لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة، وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وغيرها من الاتفاقيات ولكن الكيان الصهيوني لم يعترف بكل هذه القوانين وتجاوزها وبالرغم من بحث مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة لهذه المخالفات فلم يتم توقيع عقوبات عليها بسبب استعمال الولايات المتحدة حق الفيتو ولذلك سوف يستمر انتهاك حقوق الإنسان في القدس مما يزيد المخاطر عليها.

بعد احتلاله القدس 1967/6/5 قام العدو الصهيوني بإلغاء كافة القوانين الأردنية السارية، وألغى المحاكم الشرعية، وأغلق الدوائر الرسمية الأردنية والبنوك التي تعمل في القدس وأعلن تطبيق القانون الإسرائيلي بتاريخ: 1967/6/27 وأهم هذه القوانين إعلان القدس عاصمة لإسرائيل عام 1980.

وبذلك أصبحت القدس أسيرة هذه القوانين وبخاصة تلك التي طبقها الانتداب البريطاني قبل عام 1948 ومن أهم ممارساتها العقوبات الجماعية، هدم المنازل لأسباب أمنية، مصادرة الأملاك والعقارات، الاعتقال الإداري لمدة غير محدودة، الإبعاد القسري وغيرها من العقوبات التي طالت أبناء القدس وفلسطين، ومن الجدير بالذكر أن الإحصائيات أشارت إلى أن 20% من أبناء فلسطين أو 650 ألف مواطن تم اعتقالهم منذ 1967 حتى الآن ولا زال هناك أكثر من تسعة آلاف معتقل حتى الآن في سجون العدوان وغير ذلك من الممارسات ومن أهمها القتل بدم بارد وهي ممارسة يومية يقوم بها العدو الصهيوني، ففي قاموس الاحتلال فإن حياة الطفل لا تساوي أكثر من الأسف ..... وعلى سبيل المثال - برأت محكمة عسكرية في 2005/11/5 الضابط

الإسرائيلي الذي أفرغ طلقات بندقيته الأوتوماتيكية في جسد ايمان الهمص البالغة من العمر 13 عام.

ومن وسائل الإرهاب الصهيوني استخدام الأمهات "دروعاً بشرية" أو "الام الجار" و"نظام الجار" ثم "الافرهول" في اعتقال وقتل المناضلين ولا نستطيع التفصيل هنا لكل الممارسات الصهيونية ضد شعبنا ولكن هناك بعض الإحصائيات فقد اعترفت اليونسيف بأن إسرائيل قتلت 600 طالباً فلسطينياً منذ اندلاع الانتفاضة كما أن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال تتهم الكيان الصهيوني بارتكاب جرائم حرب، قتل 720 طفلاً منذ اندلاع الانتفاضة.

ومن أبشع مظاهر العنصرية والإرهاب ممارسة أبشع أنواع القهر والإذلال على الحواجز بين المدن الفلسطينية والقدس حيث يتعرض المواطنين لمعاناة شديدة، الانتظار، والضرب، والإذلال، وإرجاع المواطنين من طلاب وشيوخ ومرضى ومتعبّدين أدراجهم وهذا يشكل أحد المخاطر على القدس ـ فإذا انقطع هؤلاء عن دخول القدس فسوف تبراجع الأوضاع الاقتصادية والصحية والثقافية والاجتماعية إلى الأسوأ.

وممارسة هذا الإرهاب نابع من تعليمات وزراء دفاع دولة العدوان المتعاقبين وآخرهم وزير الدفاع موفاز الذي أمر بألا ترحموا أي فلسطيني على الحواجز.

وهناك قوانين غير مكتوبة يقوم الكيان الصهيوني والصهاينة بكل فناتهم بتطبيقها على العرب من تحقيرهم للعرب بأنهم ديدان أو أفاعي يجب القضاء عليهم أو تسفيرهم وتفوهات بذيئة وغيرها مما يؤدي إلى عدم الاستقرار والخوف الدائم وبخاصة في القدس حيث يقوم رعاع اليهود المتدينين بمسيرات في شوارع المدينة ترهب الصغار والكبار وتتسبب في إغلاق المتاجر وضرب الحركة التجارية.

وقد أظهر استطلاع للرأي في الكيان الصهيوني يشير إلى أن 60% من سكان إسرائيل يعترفون بالتمييز ضد الفلسطينيين.

كما أصدرت الباحثة المصرية صفا محمود عبدالعال كتاباً تفضح فيه التربية العنصرية في الكيان الصهيوني من خلال نصوص 16 كتاباً في التاريخ والجغرافيا صدرت في الكيان الصهيوني.

ومن أخطر القوانين التي طبقها الكيان الصهيوني بعد 1967/6/5 هو قانون أملاك الغائبين أو ما يسمونه بقانون "الحاضر الغائب" الذي كان مطبقاً على الأراضي المحتلة 1948 وهو قانون يحق لحارس أملاك الغائبين السيطرة على أي عقار لا يوجد صاحبه في القدس بحجة أنه غائب لأي سبب وقد استطاعوا بهذا القانون الدخول إلى الشركات السياحية والفنادق وشركة الكهرباء والعديد من الشركات الأخرى لأن أصحاب الأسهم فيها غير متواجدين في القدس ـ وقد أثار هذا الإجراء اعتراضات شعبية ومظاهرات ومذكرات وهدأت وتيرة التطبيق فترة طويلة ولكنها عادت للظهور مجدداً بعد إكمال بناء الجدار الفاصل، مما يهدد باحتمال سيطرة حارس أملاك الغائبين على هذه العقارات المملوكة لمقدسيين يحملون هوية القدس ويقطنون ضاحية البريد أو الرام أو قلنديا التي تم اخراجها من القدس.

ومن ناحية ثانية فقد قامت شركة تطوير الحي اليهودي بأول مبادرة وهي التسجيل في الطابو لـ (1300 عقار في البلدة القديمة وهي 585 شقة سكنية و 146 محلاً تجارياً وأكثر من 66 مؤسسة مختلفة) وطالبت بتوسيع صلاحياتها لتسجيل منزل شارون ـ وكل هذه العقارات عربية أو مبنية فوق أرض عربية.

3) الاستيطان

بدأ الاستيطان الصهيوني في القدس عام 1860 بإقامة مستوطنة مونتيفيوري على أرض تم شراءها بقصد إقامة مشاريع خيرية ولكن تحولت إلى مستوطنة وتبعها عدد كبير من المستوطنات جنوب وشمال وغربي القدس قبل 1918 وأثناء الانتداب البريطاني تم توسيع نطاق الاستيطان في القدس.

نسبة أملاك اليهود في القدس قبل عام 1918 كانت 2% والأجانب 2% و96% للعرب وارتفعت هذه النسبة عام 1948 إلى 26.12% لليهود و40%للعرب و 13.86% طوائف مسيحية والباقي مرافق عامة.

عشية حرب 1967 بلغت مساحة شرقي القدس (القسم العربي بعد احتلال 1948) 6.5كم^2 ومساحة غربي القدس 38كم^2.

وفي 1967/6/28 قرر الكيان الصهيوني ضم شرقي القدس إلى غربيها أي الحاقها بالكيان الصهيوني، وبذلك أصبحت مساحتها 44.5كم^2 وقد اتخذت السلطات الصهيونية عدة قرارات لتوسعة حدود البلدية لتصبح الآن 142كم مربع، موزعة كالآتي:

34%	أراضي مصادرة للاستعمال العام
44%	أراضي خضراء
9%	لتوسيع المستوطنات
13%	للأحياء العربية

ومن الطبيعي أن تتحول الأراضي الخضراء والأراضي الأخرى إلى مستوطنات.

أقامت السلطات الصهيونية على هذه الأراضي المصادرة 12 مستوطنة على مساحة 26550 دونم وبها 26.550 وحدة سكنية ويقطنها أكثر من 180ألف مستوطن - يزدادون يومياً - كما أقامت هذه السلطات 24 مستوطنة أخرى حول القدس يبلغ عدد سكانها أكثر من 220 ألف نسمة - وأخطرها معاليه أدوميم - شرقي القدس، التي أصبحت مدينة أكبر من تل أبيب.

وقد تم الاستيلاء على هذه الأرضي بموجب قرارات عسكرية لاقامة معسكرات وأماكن تدريب، أو قرارات مصادرة بأوامر حكومية، أو لأنها أرض مشاع، أو أملاك غائبين، وكلها قرارات غير قانونية لم ينفع الاحتجاج عليها.

ومن الجدير بالذكر أن وتيرة مصادرة الأرضي تضاعفت بعد اتفاقية أوسلو إلى ثلاثة أضعاف، كما تضاعفت وتيرة الاستيطان بعد استلام شارون الحكم ولا زالت متصاعدة.

عام 2004 مستوطنات القدس شهدت الجزء الأكبر من عمليات البناء الاستيطاني فقد تم إضافة ما يزيد عن 20.000 وحدة سكنية استيطانية أي 7.4% من 44.425 وحدة خلال عام 2004.

مصادرة الأراضي والاستيطان الصهيوني يتحرك بشكل متصاعد ومستمر ولا يمكن متابعته يومياً، فخلال الشهر الماضي صدر قرار باستملاك 1285 دونماً من أراضي العيزرية والسواحرة والطور وكذلك 250 دونم في منطقة العيسوية والطور وقرار بإقامة مستوطنة وكنيس على مساحة 3 دونمات وبارتفاع 3 طبقات لينضم الحي

إلى 16 عائلة يهودية تستوطن في داخل باب الساهرة من 30 وحدة سكنية وأخرى في الشيخ جراح لاقامة 90 وحدة سكنية.

كما صدر في 2005/11/21 قرار بإقامة 250 منزلاً إضافياً في معاليه أدوميم، وهناك تركيز كبير على توسيع معاليه أدوميم لتصبح مساحتها 100كم^2 والحاقها بالقدس لتفصل شمال الضفة الغربي عن جنوبها.

الهدف من التوسيع والتسريع في الاستيطان وتوسيع حدود بلدية القدس هو تنفيذ مشروع القدس الكبرى الذي تم وضعه عام 1988 ويهدف إلى إقامة "القدس الكبرى" على مساحة 440كم^2 تمتد من رام الله شمالاً إلى بيت لحم جنوباً ومن أريحا شرقاً إلى مستوطنة "كريات عنافيم" غرباً، وبذلك تضم كافة المستوطنات (36 مستوطنة) يقطنها أكثر من 350 ألف مستوطن وهدف المشروع رفع عدد السكان إلى مليون لا يزيد عدد العرب فيها (وبخاصة بعد إقامة جدار الفصل العنصري) عن 12% ويطالب المتشددون الصهاينة أن لا تزيد النسبة عن 2% ليكونوا سقائين وحطابين، حسب النصوص التوراتية.

كما أن الحكومة تخطط مع بلدية القدس رسم مخططات للمدينة المقدسة تضمن أكثرية يهودية تخفي طابعها الفلسطيني العربي الإسلامي المسيحي، ومن هذه المخططات إقامة 30 كنيساً يهودياً شرقي القدس، في الوقت الذي تضع فيه المخططات للاستيلاء على المسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية والمسيحية الأخرى.

أما أشد المخاطر الاستيطانية التي تواجه القدس الآن فهي زيادة هذه البؤر الاستيطانية وزيادة خطورتها في البلدة القديمة في القدس.

بعد الاحتلال الصهيوني 1967/6/5 قامت السلطات بهدم حارة المغاربة وتوسعة الساحة أمام حائط البراق ثم امتدت يد الهدم إلى حارة الشرف (أو ما يسمونه حارة اليهود) ومصادرة الأراضي والعقارات وكلها أملاك عربية إسلامية وقفية وأقامت حياً استيطانياً هناك على أرض مساحتها 122دونم فيه 556وحدة استيطانية وأسكنت 2438 صهيونياً فيه وإذا أضفنا باقي المستوطنين في البلدة القديمة فيبلغ العدد 4500مستوطن ـ هذه العمارات السكينة شوهت المنظر الطبيعي للقدس ببيوتها القديمة وشوارعها وأزقتها وشكلت بؤرة فساد وتهديد للمواطنين العرب. وقد أشرنا سابقاً إلى قيام السلطات الصهيونية بتسجيل هذه الوحدات السكنية في الطابو.

وطوال هذه السنوات استطاع المستوطنون الصهاينة الاستيلاء على 74 منزلاً حولوها إلى بؤر استيطانية تهدد السكان العرب ـ استولوا عليها بوثائق مزورة أو أوامر عسكرية وغيرها من الوسائل غير الشرعية ـ ولا زالت الحملة مستمرة لتطويق الحرم القدسي بهذه البؤر تمهيداً للانقضاض عليه.

ولا بد هنا من الإشارة إلى موقف الولايات المتحدة من الاستيطان فقد ذكر بوش في خطابه في 2004/4/14 عبارات وصفت بأنها "وعد بلفور" جديد، إذ قال أن "الاحتلال يشكل حقائق على الأرض" وبذلك تخلت أمريكا عن القرار 242 وتخلت عن تعريفها الرسمي للمستوطنات التي كانت تعتبر غير شرعية وعقبة أمام السلام فأصبحت "حقائق ثابتة على الأرض"، ويجب أن لا تخدعنا التصريحات الأمريكية المختلفة الأخرى حول وقف الاستيطان من أجل السلام.

لا بد من الإشادة بالموقف الفلسطيني البطولي لمقاومة كل مشاريع الاستيطان وبخاصة في القدس ولكن التوسع الاستيطاني يجري على قدم وساق وبسرعة صاروخيه لتهويد القدس وأرجو أن لا نصل في المستقبل إلى وضع لا نتكلم فيه عن

القدس العربية بل عن أقلية من السكان العرب يقطنون أحياء صهيونية في شرقي القدس.

4) الحرب الدينية

يسعى العدو الصهيوني بكل قوته إلى تهويد المدينة المقدسة وإلى إلغاء كل وجود لأي ديانة أخرى وفي سبيل ذلك ينفذ مخططاته الإجرامية الإرهابية في الاستيطان والتهجير والاعتقال والقتل وهدم المنازل وغيرها.

ومن أهم وسائله فك الارتباط بين المؤمنين وعقائدهم وذلك إعلامياً وسياسياً وجغرافياً وغيرها من الوسائل.

إعلامياً يحاول التأكيد على يهودية القدس تاريخياً وجغرافياً ووجود هيكل مزعوم يريد استعادته، ويمكن أن يقنع البسطاء من الغرب والشرق ولكن لم يستطع غسل أدمغة لا المسلمين ولا المسيحيين المقدسيين بذلك وبقي كل منهم متمسك بأقصاه وقيامته.

ثم انتقل إلى الحفريات ليثبت صحة ادعاءاته ولكن هذه الحفريات خذلته ـ فبعد 38 عاماً من التنقيب والبحث فشل في إيجاد أي أثر يهودي لا للهيكل ولا لغيره، وقد اعترف بذلك باحثو آثار يهود مثل فنكلشتاين إضافة إلى باحثين دوليين مثل كاثلين كانيون، طوماس طومسون، كيت ويتلام، القس مايكل برايور وغيرهم.

وقد أصدرت الكنيسة الكاثوليكية لأول مرة في بريطانيا وثيقة تاريخية غير مسبوقة عن الكنائس الكاثوليكية في بريطانيا تدعو اتباعها لعدم تصديق كل ما ورد في كتاب التوراة، ويدحضون فيها أجزاء مما ورد في التوراة، أي تحريف التوراة. (الرأي 2005/10/20).

وبالرغم من عدم إثبات هذا الوجود فقد أقام هذا العدو مدينة سياحية تحت الحرم القدسي، على عمق 14 متراً في اطار البنية التحتية لبناء الهيكل المزعوم، وأقام عدة أنفاق في محاولة الوصول تحت قبة الصخرة المشرفة مما أدى إلى مخاطر كبيرة على الأقصى وكافة المقدسات، كما أقام مجسماً كبيراً للهيكل المزعوم، زرعه في كثير من الأماكن الحساسة في القدس كما وضع صور الهيكل المزعوم مكان المسجد الأقصى المبارك وطبعها على خرائط سياحية وسياسية ووزعها في مختلف أنحاء العالم، وكل هذه لقيت سخرية واستهزاء من العاقلين.

ولجأ منذ 1993 وبخاصة بعد اتفاقية أوسلو إلى منع المؤمنين من مسلمين ومسيحيين من الوصول إلى القدس لأداء الصلوات وبخاصة في المناسبات الدينية.

وقد أدى ذلك إلى إرجاع الآلاف من المواطنين الفلسطينيين وبخاصة أيام الجمع من الوصول إلى القدس وبخاصة من تقل أعمارهم عن 45 أو 50سنة ولكن ذلك لم يحل دون وصولهم.

قام السكان العرب من المناطق المحتلة عام 1948 بدور بارز في دعم هذا التوجه والوصول إلى الأماكن المقدسة وإعمارها ومن لم يستطع قام بأداء الصلاة خارج الأقصى وحتى خارج البلدة القديمة.

هذا الإجراء كان له أثر عكسي على المسلمين والمسيحيين فبدلاً من تخليهم عن عباداتهم ازداد تمسكهم بها وإصرارهم على تحدي العدو، وأعتقد أن نسبة التدين

ازدادت عدة أضعاف بين المؤمنين وتم التعبير عنها بإطلاق اللحى وأداء الصلوات باستمرار تحدياً للعدو الصهيوني.

وأخيراً وليس آخراً لجأ العدو الصهيوني إلى أساليبه الإرهابية فقامت محاولات عدة لإزالة المسجد الأقصى ومنها الحريق الذي افتعله الأسترالي مايكل روهان - حريق الأقصى بتاريخ 1969/8/21ولم ينجح في إرهاب المواطنين بل زادهم حيطة وحذراً ودفاعاً عن القدس والأقصى واستمر المسلسل الإرهابي بالمجازر المختلفة عام مجزرة الأقصى، ثم مجزرة النفق وغيرها من محاولات الاقتحام واقامة الصلوات اليهودية داخل الحرم الشريف بمساندة من قوات الأمن الصهيونية وأهمها كانت زيارة شارون 2000/9/27 التي أدت إلى انتفاضة الأقصى المجيدة.

وآخر اعتداء كان على المصلين في 10/7 ومنع المصلين من الوصول إلى الأقصى لاحياء ليلة القدر في القدس في 2005/10/28.

هذا غيض من فيض بالنسبة للاعتداءات ولكن العدو الصهيوني حاول وسيلة أخرى وهي التدخل في شؤون دائرة الأوقاف الإسلامية للوصول إلى هدفه في السيطرة على الأقصى منها عدم السماح بالبناء والإعمار وبخاصة اعمار القسم الجنوبي من الأقصى والقسم الشرقي منه كذلك، ولكن لم ينجح في ذلك والآن بدأ يشيع أنباء عن مخاطر سقوط قسم كبير من سور القدس وبخاصة ذلك المحيط بالمسجد الأقصى ولكن لم يفلح ولن يفلح في ذلك.

وقد طالب عالم آثار إسرائيلي هو مئير بندوف الحكومة الإسرائيلية السماح للأوقاف الإسلامية بإجراء عمليات الترميم واتهامها باتخاذ قرارات تعسفية بشأن الحرم القدسي الشريف.

إن خطورة هذه المخططات تتطلب مقاومة شرسة تتناسب مع شراسة الهجمة. وللحقيقة والواقع فإن المقدسيين هم فقط الذين يتصدون لهذا الهجوم الشرس بصدورهم العارية وامكاناتهم البسيطة في ظل ارهاب صهيوني لا يرحم. إن الوجود البشري في القدس هو الوسيلة الوحيدة لبقاء الأقصى والمقدسات وهناك محاولات حقيقية صهيونية لتفريغ القدس يجب الانتباه لها وافشالها.

منذ بداية الاحتلال قامت السلطات الصهيونية بإلغاء المحاكم الشرعية في القدس وتحويل القضايا إلى محكمة يافا الشرعية كما استولت على العديد من العقارات منها مقر المحكمة الشرعية القديمة وتحويلها إلى مركز شرطة ثم أعطته لأحد الجمعيات الاستيطانية وهناك قائمة كبيرة من الاعتداءات.

أما بالنسبة للمسيحيين فقد أدت الإجراءات الصهيونية إلى خفض عدد السكان المسيحيين في القدس وضواحيها من حوالي 22ألف عام 1967إلى حوالي 7 آلاف مسيحي وقد استولت هذه السلطات على دير مار يوحنا في حي الدباغة عام 1990 وهدمت كنيسة الجلاليا للروم الأرثوذكس في جبل الزيتون 1992/7/23.

وكان أهم حدث هو فضيحة شراء أملاك الكنيسة الأرثوذكسية في باب الخليل (شارع عمر بن الخطاب) منها فندق ومتاجر وأماكن أخرى متفرقة مما أدى إلى اتهام البطريرك ايرينوس بالتواطؤ مع العدو الصهيوني وأدى إلى خلعه وانتخاب البطريرك ثيوفيلوس مكانه بتاريخ 2005/8/19.

وقد اعترض الكيان الصهيوني على هذا الاجراء ولم تعترف به وقد تقدم البطريرك الجديد بطلب إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية لوقف ابتزازات وضغوط الحكومة الإسرائيلية في الشؤون الداخلية للبطريركية، وقد تضمن الطعن: الحكومة

الإسرائيلية بأنها قد وضعت شرطاً للاعتراف بقرار المجمع المقدس بانتخاب البطريرك ثيوفيلوس هو أن يقوم الأخير بالموافقة على صفقة باب الخليل وعدم الطعن فيها (الدستور 2005/10/27).

وفي هذا المجال نستذكر قرار البابا بتبرئة اليهود من دم المسيح واعترافه بالكيان الصهيوني وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين وعقد اتفاقية حول أوضاع أملاك الفاتكان في القدس وكذلك قام البابا الحالي بدعوة رئيس الكيان الصهيوني لزيارة تاريخية إلى الفاتيكان، وهذه أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس الكيان الصهيوني إلى الفاتيكان وإلى إيطاليا.

5) تفريغ القدس من سكانها العرب :

إن هذا التفريغ هو الهدف الأساسي للخطة الصهيونية - يريدون أن تكون القدس يهودية خالصة أي كما قال بن غوريون " نريد القدس يهودية كما هي لندن بريطانية" . وحسب اعتقادي فإن هذه من أهم المخاطر التي تواجه القدس ويجب أن نوليها أكبر اهتمام. الوجود الفيزيائي للإنسان العربي في القدس يجب أن يكون حجر الأساس في معالجتنا لهذه الأخطار - إذ ما نفع الأحجار والمقدسات في ظل فراغ القدس من العرب - المواطن العربي في القدس هو الدرع والحسام في الدفاع عن القدس ومقدساتها وبشكل أدق فهو الذي يدافع عن المسجد الأقصى المبارك و آخر خندق عربي وإسلامي أمام الغزوة الصهيونية فإذا سقط هذا الحصن فعلى العرب والمسلمين السلام .

ولا يمكن دعم الوجود العربي في القدس إلا من خلال مشاريع اقتصادية صغيرة ومتوسطة وكبيرة تؤمن له العمل والمسكن والدخل الكافي للعلاج والتعليم والاستقرار.

المشاريع الاقتصادية الصغيرة يمكن تحقيقها برؤوس أموال صغيرة ، وقد قامت مؤسسة عربية في كندا بالعمل في هذا الطريق تحت اسم " تواصل " .

لقد حدثت هجرة عربية معاكسة إلى القدس قبل سنتين عندما تم التهديد بسحب الهويات وعاد حوالي 25.000 مواطن عربي إلى القدس ولكن شحة الموارد والمضايقات اضطرت بعضهم للخروج مرة أخرى.

بعد احتلال القدس في عام 67 قامت الحكومة الإسرائيلية باجراء تعداد سكاني، أظهرت نتائجه وجود 66.000 فلسطيني يعيشون في شرقي القدس ضمن الحدود البلدية الموسعة " الجديدة ".

وفي الوقت الذي تم فيه تصنيف السكان الفلسطينيين كمقيمين دائمين في القدس [ضمن قانون الدخول لإسرائيل 1952، والمعدل بقوانين الدخول إلى إسرائيل 1974] اضطر المواطنون الذين لم يتم تسجيلهم بسبب تواجدهم في الخارج للدراسة أو العمل أو حتى الزيارة، اضطروا إلى التقدم بطلب " لم شمل" حسب القوانين الإسرائيلية من وزارة الداخلية.

منذ عام 1967 استمرت الحكومات الإسرائيلية بتشجيع اليهود للاستيطان في القدس الشرقية وذلك بتقديم العديد من المميزات والتسهيلات والحوافز كالأقساط المريحة لشراء الشقق ، ومعونات مالية ، وإعفاءات من الضرائب البلدية لمدة خمس سنوات وبعدة إعفاءات ضرائبية.ساعدت هذه السياسات على الزيادة الكلية في عدد

السكان اليهود في القدس منذ 1967، بحيث أصبح تعداد الإسرائيليين ما نسبته 76% من سكان المدينة في عام 1999 ، وبالرغم من هذا فإن هنالك مؤشرات واضحة تشير إلى أن التزايد الفلسطيني في عدد السكان أسرع منه في عدد السكان اليهود. في 2003 شكل النمو السكاني العربي ما نسبته 3.3% بينما كان النمو السكاني اليهودي أقل من 1.3% .

سكان القدس 1948

	عرب	يهود
البلدة القديمة	33.600	2.400
الجزء الغربي من البلدة الجديدة	30.000	9.000
في الجزء العربي من البلدة الجديدة	1.500	88.000
ضواحي القدس العربية	64.372	----
المجموع	129.472	99.400

لم تذكر قرى القدس **عن نشرة Passia**

سكان القدس عام 2003

	اليهود	الفلسطينيون	المجموع
مجموع السكان 2003	5460617 القدس الغربية	237.657	866.556
المستوطنون	180.200		
يهود البلدة القديمة	2282		
المتدينون	%30		
الزيادة الطبيعية	13 في الألف	33 في الألف	

عن نشرة Passia

مركز المعلومات الفلسطيني أصدر تقريره السنوي الذي يقول فيه أن عدد السكان في محافظة القدس في نهاية عام 2002 بلغ 397.265 نسمة، ومن المتوقع وصوله إلى 429.423 نسمة نهاية عام 2005 وهو مجتمع فتي.

*** أما أساليب التهجير فهي كثيرة نشير إلى أهمها: -**

- **مصادرة الأراضي والممتلكات .**
- **هدم المنازل والعقارات - هدم 135 منزل ومدرستين وجامعين في حارة المغاربة 1967/6/8 ، وتم هدم أكثر من 360 منزل حتى نهاية 2003، أما عدد المنازل التي تم هدمها 2005 فأكثر من 120 منزل وقد تم توجيه انذارات هدم في شهر أيار إلى مئات المواطنين في القدس على أن يتم الهدم بعد عيد الفطر وآخر ممارسة للعدو هي هدم عدة منازل ومنشآت في 2005/11/17.**
- **عدم إعطاء أي رخص جديدة للبناء وحتى إذا تم الحصول عليها فإن قيمة الترخيص لا تقل عن 35.000 دولار ولذلك يقوم عدد من المواطنين بالبناء دون ترخيص، وهذا ما يرعب العدو الصهيوني وبخاصة بعد اقامة جدار الفصل**

العنصري الذي دفع أكثر من 25 ألف مقدسي إلى العودة حيث أسعار الأجرة عالية ولا يوجد أماكن لاقامتهم .

- كثرة الضرائب وبخاصة الأرنونا (ضريبة المسقفات).
- سحب الهويات - ولأسباب عدة ، بلغ عدد الهويات التي تم سحبها خلال السنوات العشر الماضية أكثر من 3800 هوية، كما رفضت المحاكم اعتراضات 6.444 طلباً لاعادة الهوية وكذلك آلاف طلبات جمع الشمل.
- الاعتقالات والسجن لمدد طويلة .
- عدد المقدسين الذين يقطنون خارج حدود البلدية يزيد عن 100 ألف مواطن في الرام والعيزرية وأبو ديس وغيرها ، وهؤلاء محرومون من حق المواطنة ومن الجدير بالملاحظة أنه بعد إصدار القوانين المشددة لحرمان هؤلاء من مواطنتهم عاد حوالي 20-25 ألف منهم إلى القدس وسكنوا حيث ما وجدوا فراغا، كما تم عودة 25ألفاً آخرين بعد بناء الجدار.
- هناك شروط تعجيزية للإبقاء على هوية القدس أهمها توفر إيصالات ضريبة أرنونا لمدة سبع سنوات، التسجيل في مدارس القدس، شهادة ميلاد من القدس ..الخ
- ارتفاع أجرة المنازل .
- سوء الأوضاع الصحية لهذه المنازل مما أضطر كثير من السكان للخروج خارج الأسوار :

10% من منازل البلدة القديمة غير صالحة للسكن أبداً و 18% فقط صالحة للسكن والباقي بحاجة إلى اصلاحات 55% في مناطق غير صحية بدون مراكز.

- سوء خدمات البلدية التي تقدمها مقارنة مع غربي القدس علماً بأن السكان العرب يدفعون 33% من .
- زيادة عدد أفراد العائلة وزيادة الكثافة السكانية وهي أكبر نسبة، 41% من المساكن يقطن فيها 3 أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة ، وأن 14.2% من المنازل فيها اكتظاظ سكاني 15 شخص أو أكثر، ويجب أن نعمل لاعمار هذه المساكن غير الصالحة وذلك لاسكان أكبر عدد من المواطنين علما بأن السلطات الصهيونية لا تعطي رخصا للبناء وقد قامت مؤسسة التعاون مع عدد كبير من الجمعيات المحلية وبدعم خارجي باعمار عدد قليل من البيوت ولكنه لا زال هناك ما يزيد عن 500 منزل بحاجة للاعمار .
- الطوق الأمني العسكري الصهيوني المفروض من 1993/3/31 و ما سببه من مضايقات وارتفاع الأسعار، وقد ازدادت هذه المعاناة بعد إقامة جدار الفصل العنصري حيث اضطر عدد من السكان للمغادرة لأسباب اقتصادية وغيرها.

لقد انتبهت الأمم المتحدة إلى محاولة الكيان الصهيوني تقليل عدد الفلسطينيين في شرقي القدس وفي الوقت نفسه زيادة عدد الصهاينة وذلك لتقويض المطالبات بالقدس الشرقية لتكون عاصمة فلسطين في المستقبل وقال استاذ القانون الدولي الجنوب افريقي جون دوجارد أن المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية يجري توسيعها والقرى الفلسطينية يجري تمزيقها عن طريق إزالة المنازل الفلسطينية وإقامة حدائق عامة كما يجري في حي البستان في سلوان حيث يتم إزالة المنازل لإقامة "حديقة الهيكل" التي تبدأ من حارة المغاربة وحتى بركة البساتين.

الجدار الفاصل سوف يبعد 55ألف فلسطيني من القدس كما سوف يبعد 50ألف آخرين لديهم هوية من سكان القدس ولكن يعيشون خارج القدس أي أن 40% من سكان القدس سوف يحرمون منها.

6) سياسية التجهيل :

العلم هو أهم الأسلحة التي تسلح بها شعبنا ليواجه بها ما أصابه من نكبات ونكسات وتشريد وغيرها من أوضاع المعاناة التي تحملها وأنتصر فيها انتصارا كبيرا جعله يتمتع بأكبر نسبة من التعليم بين العرب ومعظم المجتمعات الأخرى . هذا السلاح أراد عدونا الصهيوني أن يحرمنا منه فقام بعدة إجراءات لتحقيق هذا الهدف أهمها : -

*** الاستيلاء على المدارس الحكومية في القدس ووضعها تحت إشراف وزارة التعليم الإسرائيلية وبلدية القدس التي بدأت تدريس المناهج الإسرائيلية ولكن أمام مقاومة هذا الإجراء عدلت عنه - هناك غسيل دماغ للطلاب وللأسف فإن أكثر من 46 % من أبناء القدس كانوا يذهبون إلى هذه المدارس عام 1996 والآن أصبحت نسبتهم أكثر من 53% في الوقت الحاضر بينما كانت نسبتهم في 1968 لا تزيد عن 12% . وهناك عدة أسباب منها إغلاق المدارس الأهلية والمدارس التي تشرف عليها الأوقاف الإسلامية لفترات طويلة بسبب المظاهرات وغيرها من الاحتجاجات ، وكذلك أيام الانتفاضة ولارتفاع أسعار المدارس الخاصة وبسبب سوء أوضاع السكان المالية ومستويات المدارس التي كانت تشرف عليها وزارة الأوقاف - ما سمي سابقا باسم مدارس [حسني الأشهب] وعدم وجود وسائل إيضاح ودورات تأهيل للمعلمين، وغيرها من الاسباب.**

عدد الطلاب في المدارس 2003

العمر	العدد المفترض من الطلاب	العدد الفعلي من الطلاب في المدارس	الفرق
14-5	68.920	51.192	17.728
19-15	29.232	7.072	22.160
المجموع	98.152	58.264	39.888

هناك حوالي 40 ألف طالب وطالبة خارج مقاعد الدراسة.
وهذا يشير إلى وجود كارثة تعليمية وتمثلها ظاهرتان خطيرتان تتعلقان في مجال الاستيعاب الطلابي وظاهرة التسرب .

توزيع الطلاب على المدارس

	العدد	عدد الطلبة	عدد المعليمن
مدارس الأوقاف الاسلامية	28	9624	650
المدارس الأهلية والخاصة	32	11366	698
مدارس وكالة الإغاثة	8	3108	112
مدارس بلدية الاحتلال	24	27.508	
المجموع	101	51.506	

وقد اضطرت السلطات للموافقة على طلب محكمة العدل العليا تقدم به ذوي 900 طالب عربي للالتحاق بالمدارس البلدية بعد رفضهم تحت ذريعة عدم وجود أماكن لهم ولكن لم ينتظموا في الدراسة لعدم توافر الأماكن.

وفي دراسة قدمها باحثان يهوديان حول آثار جدار الفصل العنصري على التعليم أشار فيها إلى أن هذا الجدار يؤدي إلى عودة السكان إلى القدس وبالتالي هناك ضرورة لوضعهم في المدارس ولا يوجد صفوف لهم لأن الوضع الحالي يتطلب ايجاد 1550 صف لاكمال المطلوب وسوف يزيد هذا النقص إلى 1800 صف عام 2010.

هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تسرب كثير من الطلاب من المدارس للعمل في مختلف المجالات ـ العمل لدى العدو الصهيوني ـ بيع العلكة ... وغيرها ـ وأدى ذلك أيضا إلى الانحرافات المتعددة .

- الحصار الأمني وجدار الفصل العنصري حول القدس منع وصول الأساتذة [46%] منهم من سكان الضفة الغربية وكذلك عدد الطلاب، هذا وقد عقد أولياء أمور الطلاب في القدس اجتماعاً بتاريخ بحثوا فيه آثار الجدار على تعليم أبناءهم وطالبوا بتأمين صفوف لهم وبوقف بناء السور.
- سحب الهويات أدى إلى حرمان عدد كبير من الطلاب من الدراسة في مدارس القدس.

ذكرت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال أن عشرة آلاف طفل من سكان القدس المحتلة محرومون من حقهم في التأمين الصحي وأن الخدمات التعليمية التي تقدمها السلطات الإسرائيلية للأطفال المقدسيين لا تلبي إلا 5% من احتياجاتهم الفعلية ـ بينما يدفع ذووهم 26% من ضرائب للبلدية .

كما أن هناك مرافق عامة لدى الطلاب اليهود بينما الطلاب العرب محرومون منها، هناك 1179 مرفقا من ملاعب وغيرها لليهود و 17 مرفقا للأطفال الفلسطينيين فقط.

إسرائيل تمارس سياسات تمييزيه ضد الأطفال المقدسين خاصة في مجال التعليم مبينه أن نسبة التعليم في غربي القدس تبلغ 98% للذكور و94 % للإناث بينما تصل نسبة التسرب من مدارس شرقي القدس 47% في صفوف الطلاب بين الصفين السادس والثاني عشر .

وحتى نقوم بمحاربة سياسة التجهيل هذه علينا أن نقوم بحملة توعية داخل القدس لادخال أبناء القدس في المدارس الوطنية ولكن في نفس الوقت يجب أن نزيد من عدد هذه المدارس ومستواها الأكاديمي وتأمين المرافق التعليمية السليمة . ويمكن للجامعات والمؤسسات الثقافية العربية أن تعقد دورات تأهيل لمدرسي ومدرسات هذه المدارس ، كما يمكن للجامعات العربية أن تقدم منحا لدراسة المواضيع الغير متوفرة في جامعات القدس .

7) الأوضاع الاقتصادية :

الاقتصاد هو عصب الحياة - ومنذ بدء الاحتلال عام 1967 ارتبط الاقتصاد المقدسي بالاقتصاد الصهيوني وأصبح تابعا له ولذلك قامت السلطات الصهيونية بالعمل على ضرب الاقتصاد الوطني الفلسطيني مما أدى إلى إغلاق كثير من المؤسسات أو انتقالها إلى مناطق خارج القدس وهذا أدى إلى تفريغ القدس .

اقتصاد السياحة الذي كان مزدهرا قبل 1967 اصبح يعاني من الكساد فبعد أن كان هناك 2750 غرفة في 51 فندقا يعمل بها 2550 عامل وكان عدد متاجر السنتواري 1267 متجرا و 27 مكتبا للسياحة و13 شركة نقل ، انخفض عدد الغرف إلى أقل من 2000 وارتفع عدد الغرف في غربي القدس من 5000 عام 1967 إلى 31.000 عام 1992 ، وحافلات السياحة من صفر إلى 1100 حافلة - انخفض عدد الأدلاء العرب من 206 إلى 7 فقط .

عدد العمال انخفض إلى مستوى متدني وزادت نسبة البطالة - أكثر من 65% من العمال يعملون في غربي القدس أو مؤسسات إسرائيلية - وأن 42% من العائلات لديها عامل واحد فقط وأن 18% لا يوجد لها معيل .

من أسباب ضرب الاقتصاد الطوق الأمني الذي فصل القدس عن باقي فلسطين ومنع سكان المدن والقرى المجاورة من دخول القدس ، وأدى إلى ركود الحركة التجارية وساهمت زيادة الضرائب وارتفاعها كذلك في هذا الأمر بحيث تم إغلاق حوالي 250 متجرا ومؤسسة في القدس وانتقالها إلى خارج القدس .

* الضرائب التي تجبى :

أما الضرائب التي تجبى فهي كثيرة ومتعددة ويمكن أن تكون نسبتها أعلى نسبة في العالم وهي غير قانونية لأنها تخالف قرارات مؤتمر جنيف الرابع وغيرها من القوانين الدولية .

1. ضريبة الدخل 25% من أرباح الأفراد و 35 % عن أرباح الشركات .
2. ضريبة البلدية أو ضريبة الأرنونا وهي 60-70 دولار للمتر المربع الواحد من المحلات التجارية و 20-40 دولار للمتر الواحد من مساحة المنزل.
3. ضريبة القيمة المضافة 17% .
4. ضريبة الأملاك 3.5%.
5. رسوم التأمين الوطني وتجبى من السكان العرب ومن أصحاب العمل بنسبة 10% من الدخل .
6. رسوم إعلام - تجبى عن كل جهاز تلفزيون في المنزل .
7. ضريبة أمن الجليل .

على أن جميع هذه الضرائب مرتبطة بجدول غلاء المعيشة ويتم تحصيلها في حالة الامتناع عنوة ، بحجز الأملاك والمصادرة والسجن .

وقد قامت البنوك الإسرائيلية بتقديم قروض ميسرة للتجار وغيرهم في بداية أيام الاحتلال ولم تطالبهم بها في أول الأمر وبعد أن تضاعفت الفوائد طالبوهم بها ولما تعذر الدفع قامت بالحجز على أملاكهم وبيعها .

في إحصائية حول الوضع الاقتصادي في القدس تبين أن الدخل القومي الإجمالي بلغ عام 1998 :714.1 مليون دولار 15.9 % منها من الصناعة و0.8 % من الزراعة و4.6% من الإنشاءات و 37%من الأنشطة الخدمية. وهذه المستويات لا تعطي اقتصادا قويا في القدس وبالتالي هذا يشكل خطرا كبيرا على القدس ويجب معالجته بإقامة مشاريع استثمارية ربحية وغير ربحية حتى يستطيع أن نثبت المواطنين في القدس كما أسلفنا .

8) الدمج الاجتماعي والصحي والعمالي :

وهذه من أهم المخاطر التي تواجه القدس فقد حاول العدو الصهيوني دمج المواطن العربي المقدسي في المجتمع الصهيوني في القدس وذلك عن طريق مشاركة العمال في اتحاد العمال الهستدروت وذلك بإغرائهم برواتب أكبر و بحمايتهم وتقديم خدمات أفضل لهم وفي بادئ الأمر رفض العمال المشاركة ولكن فيما بعد تزايدت الأعداد ولمس الاعضاء بعض الامتيازات فشجعوا غيرهم على المشاركة ولكن تبين لهم أن هناك تمييزا كبيرا بين العامل العربي والعامل الصهيوني من حيث الأجور والتعويضات والإجازات ونوع العمل .

كما أن نظام التأمين الاجتماعي الذي يؤمن ميزات كثيرة ـ مساعدة للولادة ـ مساعدة الأطفال ، رواتب تقاعد لمن بلغ 65 سنة ، رواتب للأرامل والمعاقين وفيه إغراءات كثيرة ـ وقد أصبح هذا التأمين إلزاميا الآن من أجل الحصول على بطاقة هوية القدس.

أما نظام التأمين الصحي[كوبات حوليم] فقد أصبح المواطنون يسعون للمشاركة فيه لأنه يؤمن لهم العلاج و دخول المستشفيات الباهظة التكاليف وبسبب عدم وجود نظام تأمين صحي عربي يؤمن لهم هذه الامتيازات .

ومن إحصائية حول التأمين الصحي في البلدة القديمة تبين ما يلي :-

81.3% في التأمين الإسرائيلي .

2.9% في وكالة الغوث .

4.8% في غيرها من مؤسسات التأمين .

11% بدون تأمين .

إضافة إلى ذلك فهناك محاولات عدة لإقامة نشاطات ثقافية وفنية ورياضية وسياحية مشتركة بين العرب والصهاينة وذلك في محاولة من العدو الصهيوني لإظهار القدس ـ مدينة موحدة .

لقد نجح العدو الصهيوني في ربط المواطن العربي في القدس بالعجلة الاقتصادية والطبية والاجتماعية والعمالية الصهيونية رغما عنه وبالتالي أصبح لا يستطيع فكاكا منها إلا إذا تم وضع نظام عربي بديل ـ وقد وضعت المؤسسات الطبية

العربية في القدس مشروع نظام للتأمين الطبي يتكلف مبالغ باهظة لم تستطع تأمينها وكذلك تمت دراسات لوضع نظام تأمين اجتماعي ولكن هذه تحتاج إلى أموال وإلى دولة تقف وراءها ونأمل أن يتم دعم مثل هذه المشاريع حتى نخرج من دوامة هذا الارتباط المكرهين عليه .

9) تراجع القيم الاجتماعية :

نظرا للظروف الاقتصادية والمعيشية وصعوبة السكن فقد اضطرت عائلات كثيرة للانفصال عن ذويها وخروجها إلى خارج القدس ، وبخاصة القدس القديمة ، وبالتالي انخفضت الروابط الاجتماعية وكذلك انخفض التكافل الاجتماعي الذي كان سمة مميزة لسكان القدس لأنهم كانوا يعيشون كعائلة واحدة نظرا لنظام السكن فيها وتقاربهم في أحواش وأزقة متلاصقة وتزاورهم وتعاطفهم أثناء الأزمات .

إضافة إلى هذا فإن دخول المرأة إلى مختلف مجالات العمل جعل العائلة لا تجد وقتا للتزاور أو إقامة علاقات اجتماعية جديدة .

هذا الوضع أثر كثيرا في الترابط السياسي والاجتماعي والثقافي في القدس وأدى إلى بروز مجتمعات غير متجانسة في خارج حدود بلدية القدس وبالتالي كان له انعكاسات على التطور والنشاط الاجتماعي .

وقد تسببت الأوضاع الجديدة بعد الاحتلال وضعف الارتباط والمراقبة العائلية إلى بروز عدة ظواهر سلبية في المجتمع ـ مثل عدم احترام الصغير للكبير ، خروج الفتيات والشبان حتى ساعات متأخرة من الليل ، تكوين شلل من الشباب العاطلين عن العمل يسيئون إلى الأخلاق العامة وأهم من هذا كله بدأت الانحرافات المسلكية تظهر وتتنامى وبخاصة الإدمان على المخدرات وغيرها من الانحرافات التي شجعتها السلطات الصهيونية وتغاضت عنها ولم تستطع المؤسسات الخيرية الأهلية أن تعالجها معالجة فعالة ....

الإدمان على المخدرات :

يجب أن تعترف بوجود هذه الظاهرة لأنها تشكل خطرا كبيرا على الوضع الاجتماعي والسياسي والأخلاقي والديني والنضالي ـ فقد نجحت السلطات الصهيونية في نشر هذا السم بين مختلف أفراد الفلسطينيين وبخاصة في القدس بحيث بلغت نسبة المدمنين5% من السكان العرب في القدس بينما لدى الصهاينة 2.5%. وهناك 22ألف متعاطي عربي للمخدرات معظمهم من صغار السن،وهناك ارتباط كبير بين تعاطي المخدرات والعمل مع المخابرات الصهيونية إذ يتم استغلال هؤلاء المدمنين في العمل ضد شعبهم كما تؤدي المخدرات إلى ممارسات لا أخلاقية أخرى تستغلها كذلك السلطات الصهيونية .

وقد حاولت المؤسسات العربية وبعض المؤسسات الدولية التصدي لهذه الظاهرة ولكن جهودها وإمكاناتها قاصرة عن الوصول إلى الهدف المطلوب والذي يتطلب مالا وجهدا وخبرة وتعاونا كبيرين .

10) إضعاف دور المؤسسات الخيرية والإنسانية في القدس :

لقد كانت الجمعيات الخيرية والمؤسسات الإنسانية الأهلية تلعب دورا كبيرا في تثبيت السكان العرب في القدس لما تقدمه لهم من خدمات ، إضافة إلى إقامة موظفيها في أرض القدس - ونظرا لتضييق الخناق على هذه المؤسسات من قبل السلطات الصهيونية ولشح الموارد المالية فقد تضاءلت نشاطات هذه المؤسسات إلى الحد الأدنى.

وبعد اتفاقية أوسلو قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بنقل معظم مؤسساتها ودوائرها إلى خارج القدس تنفيذا لهذه الاتفاقية وحرمت القدس من خدماتها .

انقطاع أو شح الموارد المالية يعود لعدة أسباب أهمها انقطاع معظم الموارد التي كانت تصل من الفلسطينيين في دول الخليج والمغرب ودول عربية.

عدم وصول دعم مالي من الدول المانحة مقارنة مع ما تقدمه لمناطق السلطة الوطنية - علما بأن هذه المؤسسات الأجنبية تقيم مكاتبها في القدس ولكن لا تمارس دورا في تقديم المساعدات المطلوبة.

وبالرغم مما يقال عن مبالغ رصدت من المؤتمر الإسلامي والدول العربية إلا أن آثارها لم تظهر من الناحية العملية .

وقد قامت الحكومة الأميركية مؤخراً بالإيعاز إلى الدول العربية بتجميد الكثير من أموال التبرعات التي كانت تدعم أبناء الشعب الفلسطيني تحت ذريعة أنها تدعم الارهاب وبالتالي فقد انصاعت هذه الأنظمة وجمدت كثيراً من الحسابات التي كانت تدعم صمود الشعب الفلسطيني وبالتالي زادت معاناة الشعب.

وأكبر مثال على ذلك ما تعانيه المستشفيات وبخاصة مستشفى المقاصد الخيرية الإسلامية في القدس والهلال الأحمر ... وغيرهما ، التي أصبحت تعاني بعد الطوق الأمني من قلة عدد المترددين عليها وبالتالي قلة الموارد .

ومن الجدير بالذكر أن هناك أكثر من 110 جمعية خيرية في حدود بلدية القدس وأكثر من 150 في حدود محافظة القدس - يمكن أن تقوم بدور أكبر في زيادة الوجود الفيزيائي للمواطن المقدسي لو توفر لها الدعم المادي.

هذا وفي 2005/11/7 تم تمديد اغلاق مؤسستين فلسطينيتين في القدس هما "اقرأ لرعاية الكتاب والسنة" و"الرفاه" لمدة عام وكانت الحجة أن هاتين المؤسستين تعملان لحساب منظمات خارجة عن القانون وهناك أمثلة أخرى على مثل هذا الاجراء.

من واجب المؤسسات الشعبية العربية والحكومات العربية دعم هذه المؤسسات ورفدها بالمال والخبرة والأجهزة الطبية المختلفة التي تحتاجها .

11) التجنس بالجنسية الإسرائيلية :

برزت مؤخرا قضية خطيرة جدا وهي هرولة بعض سكان القدس للحصول على جوازات سفر إسرائيلية وقد اختلفت الأرقام التي تظهر بين الفنية والأخرى بعضها يقول

5.000 عائلة والآخر يقول 13.000 طلب للتجنس - وبالرغم من أن وزارة الداخلية الإسرائيلية قد أعلنت أرقاما أقل من ذلك ، كما يستدل على ذلك من عدد الناخبين في انتخابات البلدية أو الكنيست إلا أنها ظاهرة خطيرة وكان يجب أن يوضع لها حد منذ البداية. كان من المفروض أن تتم معاقبة كل شخص يتقدم لطلب الجنسية أو يحصل عليها . كثيرون يضعون مبررات لهذه الخيانة ولكنها تبقى خيانة يستفيد منها العدو الصهيوني وبخاصة إذا تم إجراء إستفتاء دولي لتقرير مصير المدينة .

12) الفراغ السياسي في القدس :

إثر الاحتلال الصهيوني لمدنية القدس عام 1967 وحل مجلس أمانة القدس وإبعاد أمينها المرحوم روحي الخطيب 1968/3/8 ، واعتقال وإبعاد عدد كبير من أعضاء لجنة التوجيه الوطني والهيئة الإسلامية العليا ، حدث فراغ سياسي واضح ولم تستطع غرفة تجارة القدس والمؤسسات المشابهة أن تسد هذا الفراغ ،وكذلك لم يستطع بيت الشرق أن يقوم بكل ما يمكن أن يقوم به مجلس بلدي منتخب شعبيا (مثل معظم مدن فلسطين تحت الاحتلال). ولذلك حدث خلل كبير في عدم توحيد القوى السياسية والاجتماعية والنقابية والدينية في القدس وإن كان يتم تنسيق الجهود بين فترة وأخرى لمواجهة بعض الإجراءات الصهيونية التعسفية، وقد قامت السلطات الصهيونية مؤخراً بحل والغاء غرفة تجارة وصناعة القدس وبذلك فقدت القدس مؤسسة شعبية اقتصادية هامة جداً إضافة إلى معظم المؤسسات التي فقدتها.

قبل اتفاقية أوسلو كان بيت الشرق يعتبر صوت فلسطين حيث كان مركزا للنشاط السياسي الفلسطيني وكان له دور كبير في النشاط السياسي الخارجي ولكن لم يستطع القيام بكل الدور المطلوب على صعيد داخلي .

وقد قام العدو الصهيوني بتقليص نشاطات كثيرة لبيت الشرق بعد اتفاقية أوسلو 1993، التي تم بموجبها تأجيل قضية القدس إلى المراحل الأخيرة من المفاوضات ، كما قامت السلطة الفلسطينية بتهميش دوره السياسي وحتى الاجتماعي وبذلك تقلص هذا الدور حتى قام الاحتلال الصهيوني بإغلاق بيت الشرق في 2001/10/10 ، بالرغم من معارضة أهل القدس وبعض القوى الأجنبية هذا القرار و قيامها بالمظاهرات بقيت السلطة الفلسطينية لا تحرك ساكنا لتطبيق الاتفاقات السابقة حول بيت الشرق .

وهكذا فإن مدينتنا المقدسة تعاني من فراغ سياسي وتنظيمي وتشرذم وفئوية وعصبيات متعددة "وفلتان" أمني وأخلاقي واجتماعي وسياسي وديني وهذا بحاجة إلى معالجة جذرية وإيجاد آلية لتوحيد كافة القوى، أو على الأقل التنسيق بينها حتى يستطيع كل أبناء القدس التصدي لعملية تهويد القدس .

ويجب مطالبة الجماهير العربية والإسلامية والمسيحية بدعم القدس معنويا واقتصاديا حتى يتم تثبيت المواطنين العرب في القدس ليتصدوا لكافة الهجمات على المقدسات وأهمها زيادة الحراسة على المسجد الأقصى المبارك .

هذا غيض من فيض من الممارسات الصهيونية الإرهابية في القدس التي تشكل مخاطر شديدة على الوجود العربي والإسلامي والتي وصفها مؤتمر عقد في القدس في 2005/8/28 بأن "القدس في قبضة الموت" والتي تصدى لها أبناء القدس وفلسطين بكل قوة، فقد استمروا في انتفاضتهم الباسلة ومقاومتهم المشروعة للإرهاب الصهيوني

التي يعتبرها التحالف الصهيوني الأميركي إرهاباً والذي أرغم معظم الأنظمة العربية على اعتبارها كذلك ولكن هذا الشعب لن يقبل بالركوع والاستسلام وسوف يبقى يقاوم ويقاوم، أما المخاطر الخارجية فيجب أن يتصدى لها أبناء الأمة العربية والشعوب الإسلامية .